ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 23 ماي 2018

العلمنة
(Secularization)

فرانك ليشنر
ترجمة: هاجر كنبع

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

العلمنة (Secularization)[1]

فرانك ليشنر[2] **Frank J. Lechner**
هاجر كنبع (المغرب)

1 وردت هذه المقالة في الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة إيموري Emory University:
http://sociology.emory.edu/home/people/faculty/lechner-frank.html

2 أستاذ علم الاجتماع بجامعة إيموري في أتلانتا، له مجموعة من المنشورات التي تتناول عدة مواضيع كالعولمة والدين والنظرية الاجتماعية.

تحيل العلمنة على السيرورة التاريخية التي يفقد فيها الدين أهميته الاجتماعية والثقافية. ونتيجة لهذه العلمنة، أصبح دور الدين محدودا في المجتمعات الحديثة. ففي المجتمعات المتعلمنة (secularized)، يفقد الإيمان السلطة الثقافية، وتصبح المنظمات الدينية ذات سلطة اجتماعية أقل، وتسير الحياة العمومية دون الرجوع إلى ما يتعالى عن الطبيعة (supernatural). تطلق العلمنة تغييرا اجتماعيا طويل الأمد، لكنه تغيير له تداعيات بالنسبة إلى الدين نفسه. ففي البلدان الغربية، حيث كانت هذه العلمنة أوضح، جعلت العلاقة بتراثها المسيحي أكثر هشاشة. والأكثر من هذا أن العلمنة تعد مهمة خارج نطاق الغرب الذي كان مسيحيا في ما مضى، بالنظر إلى أن العديد من القوى التي دعمتها هناك تؤثر على مجتمعات أخرى أيضا.

كان مصطلح "علماني" (secularis) يستعمل قبل عام 1648 للدلالة على جانب واحد من التمييزات المسيحية بين المقدس (sacred) والدنيوي (mundane)؛ ففي الكنيسة الكاثوليكية، كان الكهنة العلمانيون هم أولئك الذين يخدمون المجتمع بشكل عام عوضا عن خدمة أي نظام ديني. أما العلمنة، فكانت تحيل على إعفاء الكهنة من نذرهم (vows). وبعد عام 1648، أنهت معاهدة وستفاليا (Westphalia*[1]) الحروب الأوروبية الدينية، وحينها كانت العلمنة تستعمل لوصف انتقال الأراضي التي كانت تسيطر عليها الكنسية إلى سيطرة السلطات السياسية، غير أن مصطلح العلمنة أصبح يحيل مع حلول نهاية القرن التاسع عشر على تغير طال مكانة الدين في المجتمع، وهو تغير يربطه العديد من الدارسين بالتحديث (modernization). لقد أثارت هذه الفكرة بالتحديد عن العلمنة، مستعملة بهذه الصورة، نزاعا لأكثر من قرن من الزمان. وما إن صارت فيقلب الصراع بين المدافعين التقليديين عن دين عمومي قوي والمفكرين العلمانيين الذين يسعون إلى تقييد دوره، حتى أصبحت، في الآونة الأخيرة، موضوع جدل علمي. وعلى الرغم من أن علماء اجتماع الدين البارزين عمدوا، منذ ستينيات القرن الماضي، إلى رسم مسار العلمنة، مسترشدين، جزئيا بأعمال ماكس فيبر Max Weber (1864-1920)، فإن آخرين قاموا بمساءلة صحة تفسيراتهم.

تنقل هذه المقالة أولا، ما تعنيه العلمنة ولم وقعت. وبعد ذلك، تعالج تحفظات الدارسين. كما أنها تظهر كيف أن الانتقادات أغنت فهمنا للعلمنة بدون دحض التفسيرات الأفضل لسيرورتها. ولا تزال هذه السيرورة تمثل، على نحو مقنع، تحولا تاريخيا كبيرا طال المجتمع وفعل فعله فيه. وهذا التحول لا يزال صداه يتردد عبر كل أنحاء العالم، لأسباب ليس أقلها أن قيمة المجتمع العلماني وحيويته ستظلان موضوع نقاش عالمي.

1* اتفاقية أوروبية تم توقيعها في مونستر (ألمانيا) عام 1648، أنهت حرب الثلاثين عاما في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة.

المعنى

في سانت شابيل (Sainte-Chapelle) بباريس، ظل مزار أقامه ملك كاثوليكي لإيواء إكليل الأشواك العائد إلى المسيح فارغا، وقد قامت جاذبيته الجمالية مقام وظيفته الدينية القديمة. وعبر هولندا لم تعد هناك حاجة إلى مباني الكنائس لخدمة التجمعات الدينية (congregations) المنكمشة، فهذه المباني إما جرى تدميرها أو تم تحويلها إلى مراكز جماعاتية (community centers). وفي إنجلترا توجد الكاتدرائيات المهيبة، التي تبرز عبر الحجر والزجاج عظمة إيمان قديم، لكنها تجتذب الآن من السياح أكثر مما تجتذب من المؤمنين. وحيث ميز شعور بالمقدس المشهد نفسه ذات يوم، وحيث درج النظام الاجتماعي على أن يكون راسخا، بشكل مرئي، في النظام المقدس، تظل الآثار المعمارية شاهدة على تغير عميق: فهناك اختفاء للمتعالي عن الطبيعة من شؤون العالم، وانحسار قوة الدين في تشكيل المجتمع ككل. لقد صارت العلمنة مرئية في المناظر الطبيعية والهندسة المعمارية.

تصف العلمنة العالم الذي فقده الغرب. في ذلك العالم، كان الإيمان بالمتعالي عن الطبيعة مهما وواسع الانتشار، حتى إنه كان أمرا مسلما به بالفعل. لقد مارست نسخة مسيحية من ذلك الإيمان سلطة لا مثيل لها، وشكلت الفهم الجمعي للعالم. وقد امتد تأثيرها إلى الفن والعمارة والموسيقى والأدب. وكانت رؤى العالم (Worldviews) التي ترفض صلاحية المذهب المسيحي، ناهيك عن رفضه الوجود المتعالي عن الطبيعية، محظورة (taboo). كما حافظت النخب الدينية على معايير واضحة للاعتقاد المتعالي (transcendent) وطبقتها على جميع مجالات النشاط الثقافي. وفي ذلك العالم، كانت كل جماعة تعد جماعة إيمان أيضا، فأن تكون عضوا يعني أن تتماهى مع ذلك الإيمان. لهذا يمثل الكفر العلني انحرافا خطيرا، ومن ثم يسبب الإقصاء. هكذا تلبست حياة الجماعة، التي شكلت الطقوس والأحداث الدينية إيقاعها، بلبوس المتعالي. أما السلطة السياسية فاستمدت الشرعية من الدين؛ وكان المتوقع من الحكام، بالمقابل، أن يحافظوا على قضية الدين. ومن حيث المبدأ، على الأقل، كان للدولة والكنيسة مهمة مشتركة. وبما أن الدين بالتحديد كان شديد الاهتمام بالشؤون العامة، فإنه ساهم أيضا، في بعض الأوقات، في الحرب أو الحرب الأهلية. لقد سيطر الدين المؤسساتي (Organizedreligion) على الموارد الرئيسة مثل الأراضي الجيدة والمباني والموظفين المدربين. لذلك لعبت الكنيسة، مدعومة بهذه الموارد، ولفترة طويلة، دورا رئيسا في توفير التعليم والخدمات الاجتماعية. وقد عزز تأثيرها الدنيوي شعورا مشتركا بنظام شامل، فيه كانت الشؤون الإنسانية خاضعة لقوى أعلى. كان لهذا العالم ارتباط ملموس بالله، وكان مجتمعا غارقا في المقدس.

تصف العلمنة أيضا، ذلك العالم الذي ظفر به الغرب. في هذا العالم، تتسم الثقافة بالتعددية: فيتخذ الإيمان الديني أشكالا متعددة، ويصير للمعنى مصادر غير دينية كثيرة. وتعد الرسالة المسيحية على الخصوص مجرد مصدر من بين مصادر أخرى، وطريقة من بين طرق أخرى لإعطاء معنى للعالم. وهي هناك متاحة للأفراد كي يختاروا، على الرغم من الأمر تحول إلى مسألة تفضيل. هكذا لم يعد الدين يمتلك أية قوة ملزمة.

تستحوذ مفاهيم المتعالي عن الطبيعة، مسيحية كانت أو غيرها، على سلطة ضئيلة في العلم والفن والأدب. فلا يمكن لأية كنيسة تحديد معايير المجتمع التي تهم المعرفة والجمال والأخلاق. وحتى عندما تشق طريقها إلى الثقافة الشعبية، فإن الأفكار المتعالية عن الطبيعة تفقد أية هالة مقدسة. في هذا العالم، لا تتطلب المواطنة أي رابط ديني، ولا يضع المجتمع أية قوانين للالتزام الديني. تشكل الأحداث العلمانية إيقاع الحياة العامة؛ إذ تميل المناسبات الدينية العامة والهامة إلى فقدان مضمونها المتعالي. أما السلطة السياسية، فتستمد شرعيتها من الإجراءات القانونية والدعم العمومي. وتنفذ مؤسسات الدولة السياسة مع مراعاة ضئيلة للغايات الدينية. وفي وسائل الإعلام الحديثة أو التعليم أو الأعمال التجارية، تمارس المؤسسات الدينية تأثيرا تضاءل إلى حد كبير، فمواردها تضاءلت بسبب موارد المؤسسات العلمانية؛ لأنه من غير المحتمل أن يمتد النزاع الديني إلى المجال العام، إنه يتلاشى بسبب الصراع المحلي والدولي. فبالعمل داخل بيئة علمانية كهذه، تتغير كذلك طبيعة الدين نفسه؛ ذلك أن الكنائس يجري تنظمها على أساس أنها مجهود تطوعي من لدن المواطنين الذين يختارون الانتماء إليها؛ إنها تقبل التعددية من خلال التخلي عن ادعاء الحقيقة الوحيدة؛ وتواسي الأفراد أكثر مما تشكل المجتمع. في هذا العالم يتحول النظام المقدس الشامل إلى مجال روحي متخصص. ليس للمجتمع الحديث غطاء مقدّس، فهو يفسح حيزا للدين، لكنه يعمل بشروط إنسانية.

ينقل هذا الوصف المبسط لما قبل وما بعدما حدث بشكل عام. فقد سعت النظريات العلمانية إلى تفسير كيف وقع هذا التغيير العظيم في الغرب ولماذا.

التفسير

تفسر نظريات العلمنة سيرورة العلمنة، باعتبارها اقترانا للشروط الثقافية، والتغيرات البنيوية، والأحداث التاريخية الخاصة.

لقد قدم التقليد المسيحي حافزا دفع في اتجاه العلمنة عبر تشكيل عالم علماني معقول. فقد جرد المفهوم اليهودي عن إله واحد سامي العالم الطبيعي من العناصر السحرية؛ فتم وضع تقليد تحكم فيه التعاليم الأخلاقية والقانونية الشؤون الإنسانية محل التدخل المتعالي عن الطبيعة، الذي كان واسع الانتشار. ثم أضافت الكنيسة المسيحية إلى هذه البداية الفصل بين المقدس والدنيوي (secular) بأن جعلت نفسها شخصية اعتبارية متميزة، وهي شخصية لم تكن متماهية مع أي شعب أو جماعة. وقد قلص المصلحون البروتستانتيون أيضا مجال المقدس في العالم من خلال التعامل مع الله، باعتباره بعيدا تماما عن الحياة العادية، ولا يمكن الوصول إليه عبر الوساطة، وكذا من خلال جعلهم الإيمان والنعمة (grace)، وليس الأعمال الصالحة، سبيلا وحيدا للخلاص. لقد أضفى الفكر البروتستانتي الشرعية على استقلالية (autonomy) العالم العلماني. كما دعمت حجة ماكس فيبر الكلاسيكية، لكن المثيرة للجدل، هذه النقطة عبر اقترحها أن المذهب الكالفيني بخصوص

الجبر (predestination) ولدّ في المؤمنين أسئلة وجودية لا يمكن حلها إلا من خلال عمل مطرد ناجح في حرفة معينة. وبالتالي، جعلت المكافأة الدينية قائمة على النشاط الدنيوي، الذي ساعد بدوره على تحريك التطور الرأسمالي، فقاد بذلك إلى نظام اقتصادي يستطيع، في المقام الأول، الاستغناء عن دعاماته الدينية.

لقد ساهمت المسيحية في العلمنة أيضا عبر انقسامها، باعتبارها تقليدا وحيدا، في قلبها الأوروبي النابض. كما أدت تداعيات الإصلاح الديني إلى تقويض السلطة الواسعة للكنيسة العالمية في كل أنحاء أوروبا، وتقويض حقيقة الدين الواحد التي لا يجد إليها الشك سبيلا، والقضاء على إمكانية الحفاظ على نظام مقدس واحد. لقد بدأ الضمير المسيحي بجعل أوروبا علمانية عبر السماح لأديان متعددة أو للادين بالتواجد في الدولة. ومن حيث المبدأ، على الأقل، لا أحد سيرغم من الآن فصاعدا على قبول المسلمات الدينية للمجتمع؛ ومن حيث المبدأ، مرة أخرى، أصبح من الممكن التفكير في التماسك الاجتماعي على الرغم من الاختلاف الديني. لقد عزز ظهور التعددية الدينية تراجع السلطة الدينية. ففي الأراضي البروتستانتية، حل التشديد على الكتاب المقدس، باعتباره مصدرا للحقيقة محل التقليد الكنسي، وأفضى إلى النزاعات النصية التي عجلت بدورها بالانشقاق والانقسام. وحينما أصبح للإيمان عدة نسخ، تضاءلت، بشكل تدريجي، السلطة التي يمكن لأي فرد أن يمارسها. هكذا أدت الحروب الأهلية التي عجل بها الاختلاف الديني، في نهاية المطاف، إلى تسويات، مثل "الفصل" بين الكنيسة والدولة في الدستور الأمريكي، الذي حدد، بشكل رسمي، الدور العمومي للدين.

تنبثق العلمنة قبل كل شيء من العقلنة المجتمعية (societal rationalization). فالعنصر الرئيس في معظم التفسيرات السوسيولوجية للعلمنة هو الفكرة التي تؤكد أن المؤسسات في الغرب أصبحت متمايزة (differentiated) خلال القرون الأخيرة. فهناك، أولا، الدولة والقانون والسوق والعلم، ثم التعليم والإعلام وغيرها من المؤسسات، التي أصبحت تعمل، بشكل متزايد، وفقا للإجراءات الرسمية، التي يتم تنفيذها، من الناحية المنهجية، من قبل المتخصصين لأغراض ملازمة لتلك المؤسسات؛ هكذا استغنى العمل المؤسساتي عن الإيمان المتعالي. إن الوسائل العلمانية كافية للوصول إلى الغايات العلمانية. ففي المجتمعات التي صارت حديثة أدى التمايز أو العقلنة إلى تآكل أي معنى ثابت للوحدة العضوية الراسخة في مفهوم مشترك عن المتعالي. وقد أضحت العلمنة بعدئذ تمثل الطريقة التي "اجتاح عبرها" التمايز المجال الديني. وهكذا أصبح الدين مجرد مؤسسة من بين مؤسسات أخرى، تشتغل ضمن ميدانها الخاص.

لقد ساهمت صراعات اجتماعية معينة في العلمنة أيضا، وذلك في مجتمعات عديدة. ذلك أن طبيعة الصراعات من هذا القبيل تعتمد بالأساس على "الإطار"، أو البنية الشاملة للنظام الديني، الذي بواسطته يدخل مجتمع ما فترات التغير الذي يحمل معه التحديث. فعلى سبيل المثال، وكما هو الحال في فرنسا، نجد أن الدول التي احتفظت لفترة طويلة بالاحتكار الديني ستعاني، على الأرجح، من تضاد أشد عنفا بين المدافعين عن التقليد ودعاة التغيير العلماني، وبينما يصير الدين مهمشا أكثر، يصبح المدافعون عن التغيير

العلماني ناجحين. وهناك حالة بارزة جدا تمثلها الثورة الروسية، التي سعت فيها نخبة تعلمنت بشكل مقصود إلى علمنة المجتمع السوفياتي الجديد عبر تحطيم تقاليده الدينية الأساسية السابقة. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن المجتمعات التي تتميز بتعدديتها الدينية معرضة، بصورة أقل على الأرجح، لوضع القوى الدينية والقوى العلمانية في تصادم؛ وعوضا عن ذلك، سوف تتجه المؤسسات العمومية صوب استيعاب الدين داخل مجاله الخاص. أما الصراع بين النخب حول إدارة تلك المؤسسات، مثلما كان الحال حوالي عام 1900 في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن المرجح أن يكون صراعا متدرجا وسلميا.

يمكن للعلمنة أن تتخذ حياة خاصة بها. فما إن يتحدد المجتمع، باعتباره مشروعا علمانيا على نطاق واسع، حتى تصبح الثقافة الدينية تعددية وتسيطر العقلنة ـ فتتغذى السيرورة على نفسها. وفي العديد من الحالات، تتلقى العلمنة دعما مؤسساتيا متناميا، مثلا على شكل بنود قانونية تفصل بين الكنيسة والدولة، بالإضافة إلى الدعم الثقافي، مثلا في شكل تيارات ثيولوجية ليبرالية. يضفي المبدأ العلماني المتعلق بالحرية الدينية، مفسرا باعتباره حقا إنسانيا أساسيا، الشرعية على التعددية. ففي النقاشات المتعلقة بمستقبل مجتمعات معينة، يقع عبء البرهان بشكل متزايد على أولئك الذين يجادلون لصالح استعادة شيء من النظام العضوي.

باختصار، تفسر نظريات العلمنة هذه السيرورة عبر التأكيد على أنها حدثت في مجتمعات عززت فيها الثقافة الدينية فصل العالم عن المتعالي، فالتقليد الديني تشظى بطريقة قوضت سلطته السابقة، وخضعت المؤسسات الاجتماعية للعقلنة التي قلصت الدور الاجتماعي للدين المؤسساتي. كما جلبت الصراعات الطارئة المزيد من التقويض إلى سلطته، وأصبح الإطار المجتمعي العلماني مع مرور الوقت مكتفيا ذاتيا. يستلزم هذا التفسير وجود التباين (variation) نظرا لأنه يقدم العلمنة باعتبارها نتيجة غير مقصودة لاقتران عوامل متعددة في سياقات مخصوصة. فلا يدل بلد واحد على الطريق. ولتحليل مسار هذه السيرورة في أية حالة محددة، يجب على المرء أن يسأل أولا أي دين، إن وجد، كان مهيمنا تاريخيا، وإلى أي مدى كان المجتمع متأثرا بتداعيات الإصلاح، وما مدى الشمولية التي كانت تجربة العقلنة المجتمعية. وأن يتساءل بخصوص ما إذا كان الدين قد تورط في صراعات رئيسة، وإلى أي مدى أصبح نموذج المجتمع العلماني التعددي، إن وجد على الإطلاق، راسخا في القانون والثيولوجيا.

المناقشة

تعد نظرية العلمنة موضوعا للنقاش، وقد ركز النقاش العلمي على القضايا المدروسة أدناه.

المقدمات التاريخية. هل حدثت العملنة؟ تؤكد تفسيرات العلمنة على وجود تحول: ذات يوم كان الدين x، والآن هو y فقط. في المقام الأول، اعترض المؤرخون بالتأكيد أن التوقيت ظل غامضا: متى بدأت سيرورة العلمنة بالتحديد؟ أي تاريخ يظل مثيرا للجدل. فعلى سبيل المثال، لا الإصلاح وحده ولا التسوية

الأوروبية لعام 1648 وحدهما بشرا بالعلمنة على نحو واضح. وسوف يقر مناصروها بأنهم نادرا ما قدموا تواريخ دقيقة، على الرغم من أن هذا لا يمثل مشكلة كبيرة. تشير الأحداث الفاصلة، مثل الثورتين الأمريكية والفرنسية، بوضوح إلى وجود خطى نحو الأمام في العلمنة في تلك المجتمعات. يمكن للتواريخ الدقيقة أيضا أن تكون مضللة، ما دام أن توقيت العلمنة لا بد أن يختلف من حالة إلى أخرى. تعد المقارنات الواسعة نفسها، والتي تتم على مدى قرون عديدة، على الرغم من أنها غير كافية بالنسبة إلى التحليل التاريخي الدقيق، مفيدة لإظهار عمق التغيير. ثمة انتقاد تاريخي ثان سعى إلى افتراض واضح يقع وراء فكرة الانتقال: ذات يوم كان هناك عصر ذهبي للدين، وفيه كان الإيمان شائعا جدا ومؤكدا بشكل عمومي. غير أن الدليل لا يبدو أنه يدعم مثل هذه الرؤية الرومانسية نظرا لأنه حتى في ذروة الكاثوليكية في العصور الوسطى كانت البدعة (heterodoxy) منتشرة، وكان الالتزام تجاه الكنيسة ضعيفا، والصراع بين الكنيسة والسلطة الدنيوية عاديا. ومع ذلك، لا تحتاج تفسيرات العلمنة إلى افتراض وجود عقيدة قويمة (orthodoxy) عامة، أو التزام عميق، ولا إلى افتراض كنيسة منتصرة على يد الأوروبيين الوسطويين؛ كما أنها لا تعتمد اعتمادا حصريا على تراجع النفوذ المسيحي. إنه لمن الصعوبة بمكان قياس الدعوى الأساسية لهذه التفسيرات، لكنها دعوى مدعومة بدليل يتمحور حول تراجع الأهمية. تبدو هذه الدعوى صحيحة، على الرغم من أن النقد التاريخي أظهر أيضا أنها تبسيط متعمد. إن المجتمعات التي تنوعت، في الواقع، في دور الإيمان ومعناه وممارسته، مجتمعات خضعت لسيرورة لها عوامل مشتركة ومسار مشترك، لكنها لم تؤدّ إلى نتيجة واحدة.

دور التقليد المسيحي. هل عملت المسيحية على حفر قبرها بنفسها؟ بالنسبة إلى الفكرة القائلة إن مكونات العقيدة المسيحية ساهمت في تراجع نفوذها، يمكن للمرء أن يعترض بالتأكيد على أن القادة لم يتوقعوا مطلقا مثل هذه النتيجة. إذ يبدو أن المصلحين أنفسهم، إذا ما استعدنا أحداث الماضي، لعبوا دورا في العلمنة عبر تركيزهم على إعادة بناء الدول الطائفية (confessional states). ومن الأمثلة على ذلك الولايات الألمانية المختلفة، حيث أصبح فرض الانضباط الديني مهمة عمومية. وعلى نحو مماثل، كانت جينيفا جون كالفن John Calvin وماساتشوستس ويليام برادفورد William Bradford شاهدتين على الجهود المتظافرة التي بذلتها جماعات بروتستانتية عديدة للحفاظ على دينها كلا كاملا وعاما ونقيا. وقد عمد رد الفعل الكاثوليكي على تنامي البروتستانتية في القرنين السادس والسابع عشر إلى تقوية الروابط بين الكنيسة والدولة إلى أبعد حد. وحتى عندما انقسمت أوروبا على أسس دينية عام 1648، فإن الأهمية الثقافية والاجتماعية للدين المحلي المهيمن قلما كانت محل نقاش. وسوف يعترف مناصرو العلمنة بأن حركة الإصلاح الديني قامت، في إدراك متأخر فقط، بتهيئة الأجواء للانحدار المستقبلي. إن إسناد بعض القوة السببية إلى مضمون المسيحية، خاصة العقيدة البروتستانتية، لا يعني التأكيد على أن التاريخ تقدم باعتباره تجليا لسيناريو مسيحي ما. ففي الواقع، لا يمكن للمسيحية أن تتسبب ببساطة في أفولها النسبي، وفيما يتعلق بالعلمنة فقد جاءت فقط بسبب الارتباط غير المتوقع لأفكار مسيحية بالتغير الثقافي والاجتماعي الأوسع. تجعل تفسيرات العلمنة ظهور العلمنة، كما هي مفهومة اليوم، لأول مرة في الغرب المسيحي أمرا معقولا،

على الرغم من أنهم يؤكدون على أن ما ظهر على أنه النتيجة "الطبيعية" للفكر المسيحي من منظور القرن الحادي والعشرين هو تأثير عارض لعمليات معقدة.

العقلنة متواصلة. هل العقلنة متواصلة بشكل لا يلين كما يوحي التفسير الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر)؟ يمكن للمرء أن يعترض على فكرة العقلنة، باعتبارها قوة ساحقة تتحرك في اتجاه واحد بالقول إنها سيناريو تاريخي غير قابل للتصديق. يغلب على التغيير طابع الصراع، وهذا ما يصح على المقاومة على الأرجح، لكنه يظل محتملا بالنسبة إلى الانقلاب (reversal). وهناك حالة شاهدة على ذلك. إنها تجربة الكالفينيين الهولنديين في أواخر القرن التاسع عشر. لقد قاوموا، بقيادة أبراهام كايبر Abraham Kuyper، الاتجاهات العلمانية في المجتمع والحكومة. وللمضي قدما بقضيتهم «المعادية للثورة»، بنوا مؤسسات جديدة (كالحزب والجامعة والصحيفة)، جاعلين الأشكال الحديثة تتشبع بالمحتوى الإيماني. وقد كسبوا في نهاية المطاف، جنبا إلى جنب مع الكاثوليك، التمويل العام للمدارس الدينية. لقد قدم كايبر منبرا لمثل هذا النشاط الذي ينزع العلمنة (desecularizing) مع مذهب يبرر مجالا مسيحيا ما داخل المجتمع الحديث. وبما أن الكاثوليك بنوا «ركائز» موازية من المؤسسات، فإن الهولنديين، من نواحي معينة، كانوا أقل علمانية عام 1950 مما كانوا عليه عام 1850؛ ومع ذلك، يمكن لأنصار العلمنة أن يردوا بأنه ما من شيء في تفسيراتهم يستبعد انقلابات في الاتجاه. ويبقى السؤال الرئيس هو ما إذا كانت هذه الانقلابات ستترسخ. لقد كانت حالة الإرساء الهولندية للدعائم، على سبيل المثال، واحدة من الأعمال الدفاعية التي تبنّت فيها الجماعات الدينية المؤسسات المعقلنة الموجودة وقبلت شرعية المجال العلماني العمومي. هكذا تبددت، على نحو تدريجي، سيطرة الكنيسة وبشكل خاص رمزية المتعالي عن الطبيعة، كما في المدارس على سبيل المثال. والنتيجة أن إرساء الدعائم جعل المتدين حديثا بدلا من أن يجعل الحديث متدينا. لقد اكتملت السيرورة، وتحققت العلمنة السريعة داخل الجماعات الدينية نفسها. ومن ثم فقد استنتج مناصرو العلمنة أن العقلنة ليست سلسة ولا هي مستمرة، لكنها ما إن تتحرك، حتى يصبح من المتعذر جعلها ترجع القهقرى بسهولة.

الدين باعتباره دفاعا. هل يبقى الدين مهما، من الناحية الاجتماعية، حيث يمثل جوهر ثقافة تحت التهديد؟ من حيث الأهمية التجريبية لهذه الفكرة، هناك حجة ضعيفة. فعلى سبيل المثال، ظلت إيرلندا وبولندا طيلة القرن العشرين بلدين كاثوليكيين إلى حد كبير. حيث تطابق الناس والأمة مع الكنيسة. لقد كانت هذه طريقة للحفاظ على بعض الاستقلالية، وللحفاظ على الجماعة القومية سليمة، ضد خصم أقوى. تعامل تفسيرات العلمنة هذا الأمر على أنه مثال رئيس على الصراع الخارجي الذي يزيد من الأهمية الاجتماعية للدين. غير أن النقاد يسلمون بأن التشديد على الدور السببي لمثل هذا الصراع سيصبح ثغرة كبيرة في النظرية. فإذا كانت نظرية العلمنة تسمح، فيما يبدو، بمثل هذه الاستثناءات الرئيسية، عندها سيصير من الصعب دحضها. يرد مناصرو العلمنة بدورهم بأنه لا وجود لتحصين مقصود. يمكن إعادة صياغة الحجج حول الدين، باعتباره دفاعا ثقافيا جماعيا في شكل قابل للدحض. فعلى سبيل المثال، إذا اختفت الشروط،

خاصة الصراع الخارجي الأساسي، التي سببت مثل هذا الدفاع، إذ ذاك يجب أن تحدث العلمنة العادية، مؤدية إلى تقلص ملموس يطال التطابق (identification) الجماعي مع الدين المهيمن في السابق. ولذلك، بما أن بولندا محاطة بجيران ودودين، فإنه ينبغي أن تصبح أقل كاثوليكية. وعلى العموم، تؤكد تفسيرات العلمنة أن الصراع المجتمعي العرضي يؤثر على وثيرة العلمنة وشكلها.

العلمنة باعتبارها مكتفية ذاتيا. إن الدعوى التي تؤكد أن إطارا علمانيا معينا يمكن أن يصبح مغروسا في الثقافة والقانون، ومن ثم يصبح مكتفيا ذاتيا، دعوى معرضة للنقد، وذلك لسببين. أولهما، أن العلمنة يمكن أن تصبح محدودة ذاتيا: فإذا وفرت منتوجا معينا في السوق، وإذا كان الطلب الكامن للمستهلكين ثابتا، إذ ذاك سيخلق أي تراجع في حصة من السوق من لدن المنتجين القدماء الفرصة لمنتجين جدد. ومع مرور الوقت سوف تؤدي المنافسة إلى إحياء النمو الديني. ومع ذلك، فإن حجة السوق هذه لا تعالج دعاوى العلمنة الرئيسة، لأنها لا تقول إلا القليل حول الأهمية الاجتماعية للكنائس المتنامية. إنها تفترض، على نحو خاطئ، أن الطلب على المعنى المتعالي عن الطبيعة ثابت، وأنه يعتمد في الواقع على صحة تفسيرات العلمنة: أن «تسوق» الدين يعني أن تعمل وفق معايير علمانية. ثمة انتقاد ثان يؤكد أن العلمنة قابلة للانعكاس (reversible)، كما يثبت ذلك تزايد الحركات الأصولية في البلدان التي تبدو متعلمنة. وكما تبين، يوافق أنصار العلمنة على أن الانعكاسات ممكنة من حيث المبدأ، على الرغم من أنهم يجادلون أيضا بأن إخضاع مؤسسات تحت مظلة سابقة ممزقة أمر صعب دائما، وبأن الأصوليين في المجتمعات الحديثة ملزمون باكتساب ميزات بيئتهم، وبأن دخول معترك الصراع الاجتماعي يستلزم، في كثير من الأحيان، الانخراط في المجتمع العلماني، وبأن عبء الإثبات لن ينتقل بسهولة إلى معارضي العلمنة. تكشف السجلات التاريخية عن حالات قليلة، هذا إن وجدت، تمثل انعكاسا كاملا.

العلمنة باعتبارها خوصصة. ماذا يحدث لتدين (religiosity) الفرد في المجتمع الحديث؟ تؤكد تفسيرات العلمنة أن الحداثة تعني الاختيار، فالأفراد قد يؤمنون بما يرونه مناسبا. تقترح أحد التفسيرات أن العلمنة تتغلغل في المجال الخاص، ومن ثم تنتج إيمانا والتزاما وحضورا أقل. ربما ينطبق هذا السيناريو على بلدان أوروبية معينة، وإنه لمن غير المستغرب أن الدارسين البريطانيين جعلوا هذه الحالة قابلة للنقاش على الرغم من أنها قاعدة عامة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، هناك غالبية عظمى من الناس تحتفظ ببعض المعتقدات الدينية الأساسية، وهناك أقلية كبيرة تتردد على الكنيسة بانتظام. وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية، أدى ازدهار الكنيسة الخمسينية الجديدة (neo-Pentecostal) إلى تنامي الالتزام والحضور بين المتحولين. وهذا لا يستبعد وجود تراجع خاص على المدى الطويل، غير أن السجل لا يدعم مثل هذا التوقع. يفترض تأويل آخر أن العلمنة أفردت مجالا صالحا للممارسة الدينية الفردية، تقوده الاختيارات الروحية الخاصة. ومن حيث المبدأ، يمكن للإيمان أن يزدهر ويمكن للكنائس أن تمارس التبشير. ومن ثم، فإن وجهة النظر هذه لا تدعي أن الحداثة تعلن زوال الدين. فلا الوصف التقليدي للعلمنة قبل الوصف وبعده، ولا

العوامل التي تذكر عادة في نظريات العلمنة تتنبأ «بموت الإله». ومع ذلك، فإن العلمنة، في حالات كثيرة، تؤدي إلى آثار عميقة حتى في المجال الخاص. لذلك لابد أن تتغير منزلة الإيمان. في حالة أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، كان ازدهار الكنيسة الخمسينية يعني تفكك نموذج عضوي أقدم للكنيسة والمجتمع، ومضاعفة آثار العلمنة التي أحدثتها الحركات البروتستانتية الأسبق، وبحيوية مماثلة. وحينما يتحول الدين إلى الاختيار الخاص بدلا من القدر العام (public fate)، فإنه لا يلقي بهالته على حياة الناس كلها. إن ما يحظى بتأييد جماعي أقل، سيكون قبوله بسهولة أقل. وما يكون عرضة لتأويلات بديلة تتعلق بالمشاكل الإنسانية والأحداث الطبيعية، يصبح أقل معقولية. وحتى الاعتقاد الخاص يرجح أن يفقد بعض محتواه المتعالي عن الطبيعة. ومن أجل تغيير عبارة كلاسيكية، فإنه وعلى الرغم من أن الأفراد قد يبقون متمسكين بالاعتقاد المتعالي، فإنهم لن يعودوا قادرين على التشبث به. ومع ذلك، تصّر الانتقادات، بخصوص هذه النقطة، على أن الخوصصة تقلل من شأن التداعيات العامة للاختيار الخاص، كما هو الحال في جماعات الأمريكيين اللاتينيين الإنجيليين وسياساتهم. وبه تتوقف الاختيارات الخاصة عن أن تكون خاصة عندما يقدم عليها الملايين.

استثناءات

الاستثناء الأمريكي. هل تناسب التجربة الأمريكية أي سيناريو للعلمنة؟ سيرد العديد من الدارسين الأمريكيين بأنه بينما قد تكون العلمنة مفيدة لوصف المسار الأوروبي الغربي المتعلق بالتغير المجتمعي، فإنها لن تنطبق على الولايات المتحدة. وبعيدا عن خلق جمهورية علمانية ما، فإن وضع «فصل» بين الكنيسة والدولة في أواخر القرن الثامن عشر خلق فرصا للكنائس التبشيرية «لجعل أمريكا مسيحية». وفي أوائل القرن العشرين أصبحت الكنيسة متغلغلة أكثر في أمريكا، وطوال القرن العشرين واصل الأمريكيون إعلان إيمانهم بالله، وشغل المقاعد الخشبية الطويلة أكثر من غيرهم في الدول الصناعية الأخرى. لقد كان لتدينهم أهمية عمومية. وعبر الجنوب الأمريكي يقدم المشهد الطبيعي نفسه دليلا على تنوع المباني الكنسية البارزة، وهو دليل مادي على وجود إيمان حي. إن تأثير الكنيسة بارز خاصة في أماكن مثل ولاية يوتاه (Utah)، التي تمثل موطنا لكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (انظر المورمونية (Mormonism)). تحصد الروايات ذات الشكل النبوئي والمتعالي عن الطبيعة مبيعات تتفوق على المنافسة العلمانية. كما أن العديد من الطوائف تقدم خدمات تتجاوز نطاق ما هو روحي، لصالح الأقليات على الأقل؛ ذلك أن الانتماء يشكل حياة المؤمنين بطرق متعددة. يشكل الدين بالنسبة إلى المهاجرين جوهر جماعاتهم، والرابط الذي يصل المجتمعات القديمة بالجديدة. وفي بعض الأحيان، يصبح الدين نقطة محورية للنشاط السياسي، كما هو موضح من لدن الإنجيليين المنتمين ما يدعى اليمين المسيحي المحافظ في الثمانينات والتسعينات. لم يختف الإلهام الديني الذي قدم حافزا قويا لمعظم حركات الإصلاح الكبيرة في الماضي، مثل حركة الاعتدال (Temperance) وحركة الحقوق المدنية. يخدم الدين كمورد لتحديد بعض القضايا العمومية، من قبيل

الإجهاض والسلام. وتظل وجهات النظر الدينية حول الظواهر الطبيعية تنافس في المجال العمومي، كما تظهر المعارضة المتكررة لتدريس التطور. وفي الحياة العامة، تعد الإحالات على الله والتقاليد الدينية عادية ومشروعة؛ ولذلك تبقى الولايات المتحدة «أمة تحت الله».

تظهر أمثلة كهذه، من بعض النواحي، أن الولايات المتحدة ليست بلدا علمانيا بالكامل، على الرغم من أن مناصري العلمنة سوف يصرون على أنها خضعت للعلمنة. تصوغ التعددية الدينية والمنافسة في أمريكا الشكل الذي اتخذته العلمنة هناك. فحيويتها الدينية هي حيوية المنظمات الطوعية التي تدبر شؤونها داخل جمهورية علمانية. لقد عملت العلمنة يدا في يد مع نشر المسيحية (Christianization). وعلى الرغم من أن الدين استبقى بعض الوظائف العمومية وكسب أخرى، مثل كونه، على سبيل المثال، العنصر الرئيس في ثقافات فرعية مختلفة، فإن أهميته النسبية في جميع قطاعات المجتمع تضاءلت مع مرور الوقت. لقد كان للمحاولات الأكثر علانية، التي سعت إلى إعادة التأكيد على جدول أعمال ديني مهم في المجال العام، مثل تلك التي تعود إلى اليمين المسيحي، تأثير ضعيف على السياسة. في النقاشات حول التطور، نجد المدافعين عن النزعة الخلقية (creationism) في وضع غير موات قانونيا وفكريا. وفي الصراعات التي تنطوي على الدين، تميل العناصر المتعالية عن الطبيعة على وجه التحديد إلى التقلص مع مرور الوقت. إن الطريقة التي يصبح بها الدين مصدرا من بين مصادر أخرى تظهر تقهقر سلطته. وفي حياة الكنائس نفسها، تكسب الأفكار والتقنيات والتوقعات العلمانية نفوذا. وإذا نظرنا إلى الموضوع من كافة الجوانب، فإن أمريكا ليست استثناء كبيرا كالاختلاف على موضوع ما. إنها معلمنة دون أن تصبح علمانية بالكامل.

الاستثناء الإسلامي. هل تظهر تجربة البلدان الإسلامية أن العلمنة فكرة مركزية غربية تتمركز حول العرق؟ على الرغم من التنوع الهائل بين البلدان الإسلامية، فإنها جميعا تعامل الإسلام، باعتباره جزءا من هويتها الجمعية، فتحدد بعض الأدوار العامة لمبادئ الإيمان، وتسمح بالقليل من المنافسة الدينية. ليس الإسلام اختيارا «خاصا» نظرا لكونه يساعد على تشكيل حياة الأسرة والجماعة. ولا يمكن أن يكون مجرد شيء خاص، لأن معتقداته الأساسية لا تعترف، من حيث المبدأ، بأي تمييز أساسي بين مجالات المجتمع، فلا «كنيسة» يجب فصلها عن الحقل السياسي. وحتى عندما لا يستدعي الحكام الإسلام مباشرة من أجل التشريع، فإنهم يجب أن يعملوا على دعم الإيمان. وفي أماكن كثيرة، تكافح الحركات الإسلامية من أجل استعادة الإيمان إلى السلطة عبر إعادة فرض الشريعة الإسلامية. هكذا قلبت الثورة الإيرانية عام 1979 فعلا العلمنة السابقة عبر تأسيس جمهورية إسلامية. وفي تركيا فقط فرضت جمهورية علمانية بنجاح، لكن ذلك تم بالقوة، وفقا لنموذج أجنبي، وعلى حساب النزاع المتواصل بخصوص مكانة الإسلام في المجتمع.

ويبدو أن سجلها يؤكد فقط أن الإسلام يمثل استثناء بالنسبة إلى الحكم المفترض للعلمنة. وهذا الاستثناء آخذ في التزايد، كما يوحي بذلك انتشار المساجد في المشهد الحضري في أوروبا.

لا يطرح الإسلام، إذا ما وصف انطلاقا من هذه الشروط، مشكلة لنظريات العلمنة. فهذه النظريات لا تدعي أن أي مجتمع يجب أن يصير علمانيا، إنها تؤكد بالأحرى أن سيرورة العلمنة منوطة بعدة عوامل، لا وجود لمعظمها في البلاد الإسلامية. وعلى العموم، لا وجود لتقليد يفصل العوالم المقدسة عن العوالم العلمانية، فالتعددية الطفيفة ازدهرت، ولم تنجز العقلنة سوى بعض الاختراقات حتى الآن، وتحديد الصراعات عبر القوى الخارجية عزز الأهمية الجماعية للدين، أما الموارد الكافية لجعل الإطار العلماني مشروعا، انطلاقا من شروطه الخاصة، فهي نادرة. وفي ظل هذه الشروط، تصبح العلمنة غير مرجحة؛ وفي الوقت نفسه، تصبح هذه الشروط غير قابلة للتغيير. يمكن للتعددية أن تزدهر، وللعقلنة أن تنتشر، وللصراعات القديمة أن تنحسر، الأمر الذي يجعل بعضا من العلمنة مرجحا أكثر. وعلى العموم، لم يتبين أن المجتمعات التي كانت ذات يوم متدينة على نطاق واسع يمكن أن تصبح «حديثة» من دون التقليص من الأهمية الواسعة للدين. هاهنا، وعلى الرغم من أن نظرية العلمنة تكافح ضد حدودها نظرا لأنها تفترض أن العلمنة عبارة عن سيرورة طبيعية، فإن مجموعة من الأحداث تنتج عن ظروف موضوعية في مجتمعات معينة. ومع ذلك، فإن العلمنة، في السياق الإسلامي، تعد قضية سياسية كذلك، إنها هدف للانتقادات، ونموذج يجب أن يكون مخيفا. تمتلك العلمنة ميزة انعكاسية. وبالتالي، فإن الإسلام ليس استثناء نظرا لكونه غير علماني؛ بدلا من ذلك، إنه يقدم نموذجا مضادا من خلال إظهاره أن سيرورة العلمنة أكثر تعقيدا مما اعترفت به التفسيرات التقليدية.

لا يدحض أي من هذين الاستثناءين نظرية العلمنة، هذا إذا لم يكن كل منهما يدعمها. فالحالة الإسلامية، على وجه الخصوص، تلقي بظلال من الشك على افتراض قديم مضمر مؤداه أن العلمنة تمثل شيئا حدث لمجتمعات متماسكة مستقلة، خاصة الدول القومية (nation-states). بدلا من ذلك، ما إن حدثت العلمنة لأول مرة وعلى نحو دراماتيكي، في النطاق المسيحي السابق، حتى بات بالإمكان إدراجها في أي مكان آخر باعتبارها نموذجا مرغوبا أو سابقة خطيرة، كي يتم تكييفها على المستوى المحلي. وباعتباره قاعدة، لا يحدث التغيير الاجتماعي ببساطة كما لو أنه سيرورة طبيعية داخل وحدات منفصلة. يقارن البشر والمؤسسات تجاربهم؛ فالتغيير في مجتمع واحد يحدث غالبا كاستجابة نصف واعية لنموذج وضع من قبل الآخرين؛ فبعض الأحداث أو التجارب التاريخية تحولت إلى نماذج يحذو حذوها الآخرون. في الحداثة تصبح المقارنة الانعكاسية أكثر شيوعا في المجتمع العالمي. يعني هذا، حينما يتعلق بالعلمنة، وبالانسجام مع طريقة مجموعات معينة في تفسير معناها والاستجابة لما سبق، أننا يجب أن ننظر إليها باعتبارها سيرورة عقلانية. بعبارة أخرى، أصبحت العلمنة إمكانية مجتمعية، إنها مسار يجب أن يكون موضوع نقاش. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الكيفية التي يصبح عبرها شيء ما علمانيا هي جزء من الصراع المتواصل حول الكيفية التي يكون عبرها ذلك الشيء حديثا. في بعض المجتمعات تمت تسوية هذه القضية القديمة؛ وفي

مجتمعات أخرى عديدة، لم يحدث ذلك. ومن ثم تبقى العلمنة موضوع جدال في العالم الحقيقي. إنها ظاهرة ما يزال يجب إدراجها إدراجا كاملا في تفسيرات العلمنة.

خاتمة

لقد باتت العلمنة، معتبرة كدعوى تؤكد على زوال الدين، غير موثوقة؛ ففي هذا الشكل تشير، في أفضل الأحوال، إلى توتر واقع الآن ويتعذر اجتثاثه بين المفاهيم المتعلقة بالمتعالي والأشكال الأكثر تأكيدا (assertive forms) إلى درجة غير مسبوقة للعقل الإنساني الدنيوي والضمير والرغبة. أما العلمنة باعتبارها وصفا، فإنها تمسك، بشكل فعال، بتقهقر في التأثير الديني (خاصة المسيحي، لكنه ليس الوحيد) على الثقافة والمجتمع على المدى الطويل. وباعتبارها نظرية أكاديمية، تفسر العلمنة كلا من النمط المشترك في السيرورة والطرق المختلفة التي تشظى عبرها التقليد الديني تحت وطأة الظروف المحلية المرتبطة بالتغيير الذي جلب التحديث. أما باعتبارها مفهوما يمثل موضوع خلاف، فإنها تعكس الجدال العلمي المتعلق بتأويل التغير التاريخي والصراع المستمر حول مكانة الدين في المجتمع العالمي. ومن ثم، فإن العلمنة تبقى موضوعا حيويا باعتبارها فكرة عن الماضي ومشكلة بالنسبة إلى المستقبل.

المراجع ولمزيد من القراءة

Berger, Peter L. The Sacred Canopy: Elements of a Sociological Theory of Religion. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1967

Bruce, Steve. A House Divided: Protestantism, Schism, and Secularization. London: Routledge, 1990

Butler, Jon. Awash in a Sea of Faith: Christianizing the American People. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990

Chadwick, Owen. The Secularization of the European Mind in the Nineteenth Century. Cambridge: Cambridge University Press, 1975

Dobbelaere, Karel. "Secularization: A Multi-Dimensional Concept." Current Sociology 29 (1981): 1–213

Gorski, Philip S. "Historicizing the Secularization Debate: Church, State, and Society in Late Medieval and Early Modern Europe, ca. 1300 to 1700." American Sociological Review 65 no. 1 (2000): 138–167

Martin, David. A General Theory of Secularization. New York: Harper &Row, 1978.

McLeod, Hugh. Religion and the People of Western Europe, 1789–1970. Oxford: Oxford University Press, 1981

Nichols, James Hastings. History of Christianity 1650–1950: Secularization of the West. New York: The Ronald Press Company, 1956

Swatos, William H., ed. "The Secularization Debate: Special Issue." Sociology of Religion 60 no. 3 (1999).

Wilson, Bryan. Religion in Sociological Perspective. Oxford: Oxford University Press, 1982

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018